

Distr.: General  
28 December 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٣٤ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات  
حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

## تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

## تقرير الأمين العام

موجز

طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها لعام ٢٠٠٧ إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير. ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز بشأن التحديات العامة الثلاث التي تواجه أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً وهي: (أ) تقديم دعم كامل للعمليات الحالية البالغ عددها ١٨ عملية وضمان أن يجري التخطيط للعملياتين الجديدتين، وهما الموفدتان إلى دارفور وتشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى، وتجهيزهما بالمعدات ونشرهما في الوقت المحدد؛ (ب) وإكمال تنفيذ إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧؛ (ج) ومواصلة الإصلاحات الأعم وتعزيز أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة على النحو المحدد في خطة عمليات السلام ٢٠١٠. ويعرض هذا التقرير الأنشطة المبدولة على هذه الجبهات على مدى الإثني عشر شهراً الماضية ويحدد أيضاً المسائل والمعضلات التي تواجه حفظ السلام في السنة المقبلة.



## أولا - مقدمة

١ - تعترض ثلاثة تحديات عريضة أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا. ويتمثل التحدي الأول في تقديم دعم كامل لعملياتنا الحالية البالغ عددها ١٨ عملية وضمان تخطيط وتجهيز ونشر العمليتين الجديدتين الموفدتين إلى دارفور وتشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى، في الوقت المحدد. أما التحدي الثاني فيتمثل في أنه يتعين علينا إكمال تنفيذ إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١. وثالثا، فإنه يتعين علينا مواصلة الإصلاحات الأعم وتعزيز أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة على النحو المحدد في خطة عمليات السلام ٢٠١٠. ويعرض هذا التقرير المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام الأنشطة المبذولة على هذه الجبهات على مدى الاثني عشر شهرا الماضية، ويحدد أيضا المسائل والتحديات التي تواجه حفظ السلام في السنة المقبلة.

٢ - ولا يزال الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام مستمر في النمو. ففي خلال الإثني عشر شهرا الماضية وحدها، ساهمت ست دول أعضاء أخرى بأفراد نظاميين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبذلك وصل مجموع عدد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى ١١٩، وهو أعلى رقم يسجل منذ بداية العمليات. وأود أن أعرب عن تقديري لكل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وقبرص وقطر وكولومبيا على مساهماتها الجديدة.

٣ - واستمرار الأمم المتحدة في طلب مزيد من الأفراد والمساهمات المالية والقدرات المتخصصة في مجال حفظ السلام ما هو إلا انعكاس لاستمرار اللجوء إلى حفظ السلام المتعدد الأبعاد كأداة أساسية يقوم المجتمع الدولي من خلالها بصون السلام والأمن الدوليين. ويتجلى هذا بوضوح في الأعمال التحضيرية المكثفة الجارية لنشر عمليتين من أعقد عملياتنا لحفظ السلام حاليا في دارفور وتشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمانة العامة إدارة وتحمل أعباء ١٨ عملية سلام جرى نشرها بالفعل، أحيانا في حالات أمنية متدهورة مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في بيئات سياسية تفرض تحديات مثل كوت ديفوار وكوسوفو ولبنان. ولا تزال الجهود المتكاملة والمشاركة من جانب عمليات حفظ السلام ضرورية لتعزيز جهود تثبيت الاستقرار الجارية في بلدان أخرى خارجة من حالات صراع وعدم استقرار مثل بوروندي وتيمور - ليشتي وسيراليون وليبيريا وهاييتي.

٤ - ويبين هذا التقرير الكيفية التي تواصل بها الأمم المتحدة الاستجابة للطلبات المتزايدة على أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقيّم، في القسم الثاني، الوضع الحالي لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة التي أذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١. بينما يدرس في القسم الثالث كيف يؤدي التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمليات السلام ٢٠١٠ إلى زيادة تعزيز أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي القسم الرابع، يحدد التقرير عددا من التحديات الرئيسية المتعلقة، على وجه الخصوص، بدور الدول الأعضاء في دعم عمليات حفظ السلام. وترد في إضافة لهذا التقرير (A/62/627/Add.1) مصفوفة تكميلية تبين تفاصيل تنفيذ الأمانة العامة للتوصيات التي وضعتها اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠٠٧<sup>(١)</sup>.

## ثانيا - حالة تنفيذ إعادة هيكلة قدرات حفظ السلام

٥ - يهدف اقتراحي المتعلق بإعادة هيكلة قدرات حفظ السلام في الأمم المتحدة إلى تعزيز إدارة موارد حفظ السلام والدعم المقدم إلى أفراد حفظ السلام والإشراف عليهما بشكل يكفل تمكن أفراد حفظ السلام من أن يؤثروا فعليا في حياة الأفراد الذين أوفدوا لخدمتهم. وتهدف هذه الخطة أيضا إلى إضافة زخم لتنفيذ برنامج الإصلاح الجاري لإدارة عمليات حفظ السلام، أي خطة عمليات السلام ٢٠١٠. وفي المقابل، تقرر الجمعية العامة بضرورة تعزيز قدرة المنظمة على مستوى المقرر على مواصلة عمليات حفظ السلام وتحمل أعبائها، وذلك في ضوء الزيادة الكبيرة في الطلب على عمليات حفظ السلام المعقدة والمتعددة الأبعاد.

٦ - ويفرض تنفيذ إعادة الهيكلة تحديا خاصا، لأن الدعم المقدم إلى العمليات الحالية والتخطيط للبعثات في المستقبل لا يمكن أن يتعطلا. ومنذ إنشاء إدارة الدعم الميداني في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، عملت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، أي فريق حفظ السلام، بطريقة متكاملة وفعالة بقدر الإمكان لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة. واهتدت إعادة هيكلة قدرات وهيكل حفظ السلام بستة مبادئ رئيسية: (أ) ضمان وحدة القيادة؛ (ب) إعطاء أولوية للميدان؛ (ج) وتحديد خطوط واضحة للإبلاغ والاتصالات؛ (د) وجعل عملية التنفيذ عملية بسيطة وواضحة؛ (هـ) وضمان تكامل الجهود؛ (و) وضمان الاتساق في الاستراتيجية والسياسة العامة.

(١) A/61/19 (Part II). للاطلاع على النص النهائي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٩.

٧ - وتشكل فريق مشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني للإشراف على تنفيذ خطة إعادة الهيكلة وتوجيهها. وتركز خطة إعادة هيكلة الإدارتين على ٨ مجالات ذات أولوية:

- (أ) وضع سياسات وعمليات مشتركة لأنشطة الإدارتين؛
- (ب) اختيار الأفراد الذين يشغلون المناصب العليا؛
- (ج) اختيار موظفين جدد، بما في ذلك الأفرقة التنفيذية المتكاملة؛
- (د) إعداد وتقديم برامج تدريبية؛
- (هـ) إنشاء آليات للتقييم وتنفيذها؛
- (و) توفير حيز مكاني مناسب وكاف؛
- (ز) تقديم دعم بتكنولوجيا المعلومات ودعم بالاتصالات ودعم في إدارة المعلومات؛
- (ح) الاتصال والإعلام، بالدول الأعضاء والشركاء الداخليين والخارجيين، فضلا عن توفير ذلك داخليا لموظفي الإدارتين.

٨ - ووقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم تعيين الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ورئيس هيئة الأركان العامة في إدارة عمليات حفظ السلام. أما منصب الأمين العام المساعد المتبقي في إدارة عمليات حفظ السلام، وهو منصب المستشار العسكري، فمن المتوقع أن يتم شغله في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، بينما من المتوقع أن يتم شغل منصبي المديرين في الشعبة الإقليمية لأفريقيا، وهما منصبان برتبة مد-٢، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي إدارة الدعم الميداني، من المقرر أن يجري تعيين مديري شعبة ميزانية وتمويل العمليات الميدانية وشعبة الموظفين الميدانيين بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتم تعيين شخص برتبة أمين عام مساعد ليتولى مهام المسؤول عن تسيير أمور إدارة الدعم الميداني، بينما تم الإعلان عن منصب وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني. وإنني أرحب بالدعم الذي أبدته الدول الأعضاء في تحديد المرشحين المؤهلين تأهيلا مناسباً، وخاصة المرشحات لهذا المنصب الهام.

٩ - ويمضي تعيين الموظفين في الإدارتين بسرعة مدروسة. ومن المتوقع أن يتم شغل أغلبية الوظائف الجديدة المأذون بها من أجل الإدارتين والبالغ عددها ١٥٢ وظيفة في أوائل عام ٢٠٠٨.

١٠ - وقد جُمعت مكاتب وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني وموظفيهم الرئيسيين في نفس الدور. فالتواجد في نفس المكان ييسر التفاعل والتنسيق بين الإدارتين ويسر، على وجه الخصوص، على الشخص المعين كمسؤول عن إدارة الدعم الميداني مهمة الإبلاغ وأخذ التوجيهات من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن جميع المسائل التي تقع في نطاق مسؤولية إدارة عمليات حفظ السلام. ولا يزال تأمين حيز مكاني يتسع لموظفين جدد ويكفل وجود الأفرقة التنفيذية المتكاملة في نفس المكان، وهو عنصر أساسي في مصفوفة نهج الإدارة الذي يتعين أن تتبعه هذه الأفرقة في تخطيط وإدارة البعثات، يشكل معضلة.

١١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدم فريق الإدارة العليا لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إحاطات إلى جميع الممثلين الخاصين للأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن إعادة الهيكلة وعمليات السلام، وتم إطلاعهم على آخر التطورات وأثر إعادة الهيكلة عليهم. وعقدت الإدارتان اجتماعات عامة دورية لإطلاع الموظفين على آخر المستجدات فيما يتعلق بإعادة الهيكلة، كما تُدرج آخر التطورات على الشبكة الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

١٢ - وعملية إعادة الهيكلة تحظى بدعم من إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في ما يتصل بإنشاء نظم جديدة للمراسلات وإدارة السجلات ونظم لحفظ البيانات وتوجيه مسارها بما يعكس إنشاء إدارة الدعم الميداني. ويجري أيضا تجميع موجز يضم موارد إدارة المعلومات ليعخدم الإدارتين. وينصب التركيز على الاتصالات وتبادل المعلومات.

١٣ - ويجري بالاشتراك مع الإدارتين إنشاء عدد من آليات التقييم التي تضم مؤشرات أداء رئيسية. ويجري إعداد نظام للبرامجيات لتمكين مقر الأمم المتحدة من الاطلاع في الوقت الحقيقي على المعلومات والمؤشرات المتعلقة بمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التنفيذية، ومن المتوقع أن يبدأ النظام عمله بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

### مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

١٤ - شُغل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر المنصب الذي سُمح مؤخرا بإنشائه، وهو منصب رئيس هيئة الأركان في إدارة عمليات حفظ السلام الذي عُهدت إليه المسؤولية الأساسية عن رصد الإدارة الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام والإشراف عليها بالنيابة عن الأمين العام. وكجزء من تلك المهام، أوكلت إلى رئيس هيئة الأركان مسؤولية الإشراف على تنفيذ خطة إعادة الهيكلة عموما بالتنسيق مع المدير في إدارة الدعم الميداني على النحو المبين في الفقرة ٧ أعلاه. وأعطيت الأولوية لتعيين كبار التعيينات في إدارة عمليات حفظ

السلام وإدارة الدعم الميداني التي أقرتها الجمعية العامة والتي ينبغي أن تُشغل جميعها في أوائل عام ٢٠٠٨؛ وإنشاء الأفرقة التنفيذية المتكاملة التي ينبغي أن تكون جميعها جاهزة للعمل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨؛ وتعديل سياسات وإجراءات وعمليات العمل بدءاً من مجالي الاتصالات وإدارة المعلومات بحيث تعكس إنشاء إدارة الدعم الميداني، وتزويد أوجه التضافر والكفاءة في مقر الأمم المتحدة لدعم عمليات حفظ السلام.

١٥ - وأنشئت وحدة الشؤون العامة في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتعد العلاقات العامة والاتصالات الفعالة جزءاً حيوياً من دعم العمليات، وحماية استثمار المجتمع الدولي في حفظ السلام، وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وكان من شأن إنشاء الوحدة أن مكّنها من زيادة فعالية إدارة أنشطة العلاقات مع وسائط الإعلام وأنشطة الإعلام المتعلقة بالإدارتين والإشراف عليها. وتحدد الوحدة أولويات الاتصال مع الجمهور وتدير الشؤون اليومية للإعلام والعلاقات مع الصحافة وهي مسؤولة عن الإشراف العام على الاتصالات الخارجية والداخلية بما في ذلك الأنشطة التمثيلية، وتساعد في تعاون وثيق مع إدارة شؤون الإعلام في شرح أعمال حفظ السلام بينما تقدم دعماً إعلامياً ومشورة متخصصة إلى موظفي البعثات الميدانية والمقر. ومع النمو المستمر وغير المسبوق في أنشطة حفظ السلام، ستلزم موارد إضافية لضمان أن تتمكن الوحدة من مجاراة الطلب وتنفيذ مسؤولياتها في مجال الاتصالات في مجمله.

١٦ - وتم اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ نقل مركز العمليات من مكتب العمليات إلى مكتب وكيل الأمين العام.

### مكتب العمليات

١٧ - نظراً لما صار عليه حفظ السلام اليوم من تعقيد وكبر حجم واتساع نطاق، أصبحت هناك ضرورة للتفاعل المكثف والمتكرر بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حفظ السلام في المقر في الأمور الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالسياسات والتخطيط والأمور التشغيلية اليومية. وبادرت الأمانة العامة ذاتها بتشكيل أفرقة تنفيذية متكاملة متفرغة ومكرسة، تضم أخصائيين سياسيين وعسكريين وشرطيين وأخصائيي دعم، ألحقت بالشعب الإقليمية لمكتب العمليات ويدعمها استشاريون للمسائل المواضيعية. وقد اقترحت في بداية الأمر على الجمعية العامة أن تشكل سبعة أفرقة يعمل بها ستة موظفين متخصصين (ضابطان عسكريان وضابطا شرطة واثنتان لشؤون الدعم) في كل فريق. وتمت الموافقة على ٢٥ من الموظفين المتخصصين المطلوبين وعددهم ٤٢ موظفاً وعلى ٧ من موظفي الخدمات العامة. ونتيجة لهذا، يجري حالياً تشكيل ستة أفرقة تضم في تشكيلها وهيكلها مزيجاً مختلطاً من التخصصات

وتوفر ما لا يقل عن فريق واحد في كل من الشعب الإقليمية الأربع الحالية لمكتب العمليات، لكن لن تستفيد كل الأفرقة من النطاق الكامل لقدرات الموارد المتخصصة. وفي الوقت نفسه، تم الإعلان عن الوظائف الجديدة لأخصائيين وعددها ٢٥ وظيفة، وجرى الإعلان عنها على الموقع الإلكتروني لنظام غالاكسي أو توزيعها على الدول الأعضاء لتسمية المرشحين، ويُتوقع أن يكتمل التعيين خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

١٨ - والتشكيل الحالي للأفرقة هو كالتالي:

(أ) سيلحق بشعبة أفريقيا الأولى فريقان كاملان من الأفرقة التنفيذية المتكاملة، سيركز أحدهما على دارفور وسيركز الآخر على بعثة الأمم المتحدة في السودان والبعثات/ الأفرقة الأخرى في شعبة أفريقيا الأولى؛

(ب) وسيلحق بشعبة أفريقيا الثانية فريقان كاملان من الأفرقة التنفيذية المتكاملة، يختص واحد منهما بغرب أفريقيا والآخر بالبحيرات الكبرى؛

(ج) وسيلحق بشعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية فريق كامل من الأفرقة التنفيذية المتكاملة؛

(د) وسيلحق بشعبة آسيا والشرق الأوسط فريق واحد من الأفرقة التنفيذية المتكاملة يضم موظفين متخصصين (عسكريين وشرطيين وموظفو دعم)، يتقاسم جهودهم فريقان فرعيان (أحدهما لآسيا والآخر للشرق الأوسط).

١٩ - وأنشئ الفريق الأول من الأفرقة التنفيذية المتكاملة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وبالنظر إلى الحجم غير المسبوق للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومدى تعقيدها والطلبات المرتبطة ببداية تشغيلها، وجد أن من الضروري بذل جهود متكاملة دعماً لنشرها. ووفر فريق دارفور بالفعل آلية أكثر شمولاً وكفاءة للتخطيط المتكامل للبعثة وإدارتها وتقديم الدعم لها، بما في ذلك، على سبيل المثال، وضع خطة متكاملة للنشر تغطي جميع عناصر البعثة. وتمكّن الفريق أيضاً من الاستجابة للمسائل المتعلقة بالبعثة، على وجه الخصوص، بصورة أشمل، وفي وقت أكثر ملاءمة، بما في ذلك ما يتعلق باستغلال الأصول المتخصصة. وتبشر التجربة المكتسبة حتى الآن بالخير بالنسبة لنجاح الأفرقة الأخرى.

٢٠ - وسيتم إنشاء الأفرقة الخمسة الأخرى بمجرد توظيف موظفين متخصصين آخرين في مستهل عام ٢٠٠٨. وسيتولى استشاريو المسائل المواضيعية، على سبيل المثال الموظفون العاملون في المجال القضائي وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني والشؤون الجنسانية ومكافحة الألغام، دعم الأفرقة أو المشاركة فيها، إذا ومتى

لزم الأمر. بيد أنه لا يمكن في الوقت الحالي تزويد الأفرقة باستشاريين متفرغين للمسائل المواضيعية بسبب قلة الموارد. وسيكون للأفرقة دور محوري في ضمان تحقيق تنسيق واتصال وثيقين مع شركاء الأمم المتحدة من خارج إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، عن طريق جهات منها أفرقة العمل المتكاملة في البعثات والآليات المعنية المشتركة بين الإدارات. وستكون الأفرقة أساسية في ضمان تقديم الدعم المتكامل الناجح للبعثات، وستبذل، نظرا لعددتها المحدود، أقصى طاقتها من الجهد حتى تفي بمطالب المهام المتزايدة التعقيد والاتساع المنوطة بالبعثات.

٢١ - وتم تكريس كيان مخصص صغير بمكتب العمليات من أجل توفير الاحتياجات من التدريب والتوجيه لموظفي الشؤون السياسية. ويتصدى هذا الكيان أيضا لبعض احتياجات الموظفين المتخصصين العاملين بالأفرقة. ونظرا لحدثة مفهوم الأفرقة التنفيذية المتكاملة والنهج الذي تتبعه، فإن هناك حاجة ماسة إلى تقديم تدريب وتوجيه يعد بشكل منهجي بقدر أكبر إلى جميع أعضاء الأفرقة، وذلك لضمان نجاحها.

### مكتب الشؤون العسكرية

٢٢ - تغير اسم الشعبة العسكرية إلى مكتب الشؤون العسكرية، ورُفعت رتبة وظيفة المستشار العسكري إلى رتبة الأمين العام المساعد، على النحو الذي أوصت به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتم انتقاء مرشح مؤهل تماما وأُعلن توليه منصب المستشار العسكري، إلا أنه تم سحب الترشيح بعد ذلك. ولذلك، طلبت إدارة عمليات حفظ السلام في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من البلدان الخمسة الرئيسية المساهمة بقوات أن تسمي مرشحين، تماشيا مع طلب الدول الأعضاء بأن يتم إيلاء الاعتبار الواجب للمرشحين الذين يمثلون تلك البلدان عند شغل الوظائف العليا في مجال حفظ السلام.

٢٣ - ويجري حاليا انتقاء الضباط العسكريين المعارين الجدد الذين أذنت الجمعية العامة بالاستعانة بهم، ويُتوقع وصولهم خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٨. وهدف إدارة عمليات حفظ السلام هو تعزيز قدرة مكتب الشؤون العسكرية على دعم البعثات الميدانية، سواء في الأوضاع الاعتيادية أو في الأزمات، ومن ثم تعزيز ثقة الدول الأعضاء في ما يقوم به المقر من رقابة عسكرية. وتحقيقا لهذا الهدف، سيزيد المكتب من قدرته عن طريق تحقيق توازن بين ما يجري من تنقيحات في هيكل الخلية العسكرية الاستراتيجية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبين التحسينات التي تدخل في المكتب، التي ستدمج أقوى سمات الخلية العسكرية الاستراتيجية وتتيحها لجميع البعثات، وستفحص أيضا

المهام التي يقوم بها المكتب في الوقت الحالي. وألقى هذا الجهد الضوء على الحاجة إلى وجود أخصائيين عسكريين رئيسيين، يتمتعون بالخبرة في عدة مجالات، منها الشؤون البحرية والجوية والإشارة وجمع المعلومات العسكرية وتحليلها، من أجل زيادة تنوع المهارات داخل المكتب وقدرته على تنسيق دعم جميع أنواع العمليات وتنفيذها لها.

٢٤ - وتوخيا لكفاءة الموارد وتوحيد الجهود، سيتم تقليص حجم الخلية العسكرية الاستراتيجية وإدماجها داخل المكتب بوصفها خلية للأزمات قائمة بذاتها وإن كانت جزءا لا يتجزأ منه. وستواصل الخلية العسكرية الاستراتيجية/خلية الأزمات تقديم الدعم الحاسم، وسيدبرها ضابط عام سيرفع تقارير بشكل دوري إلى وكيل الأمين العام عن طريق المستشار العسكري، وسيكون على اتصال مباشر بوكيل الأمين العام في حالة وقوع أزمة أو وجود أي حاجة ملحة أخرى. وستحتفظ الخلية العسكرية الاستراتيجية/خلية الأزمات بقدراتها الرئيسية إلى حين إضافة تلك القدرات إلى مهام المكتب وهيكله.

٢٥ - ومن شأن التعزيزات السابقة الذكر أن تزود المكتب بالقدر الإضافة التي يحتاجها للوفاء بالاحتياجات المستمرة اللازمة لمواجهة الطفرة القائمة في عمليات حفظ السلام. إلا أنه يمكن وينبغي للبلدان الرئيسية المساهمة بقوات أن تضطلع بدور محوري في زيادة الجهود التي يبذلها المكتب خلال مرحلة الطفرة، لا سيما في مراحل التخطيط لعمليات جديدة أو عمليات أدخلت عليها تغييرات جوهرية. وستقوم إدارة عمليات حفظ السلام باستعراض الطرائق التي يمكن بها تحقيق تلك الغاية.

### مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٢٦ - استجابة إلى الحاجة التي تم التشديد عليها في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) باتباع نهج شامل وكلي تجاه سيادة القانون يدمج عناصر الشرطة والعناصر القضائية والقانونية والإصلاحية في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، ونهج معزز ومتكامل إزاء سيادة القانون والأمن ويعكس الخبرة المكتسبة حتى تاريخه، أنشئ مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية رسميا داخل إدارة عمليات حفظ السلام في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتولى الأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية مهام منصبه الجديد في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. والمكتب ليس مجرد مجموعة من الكيانات الفردية، فإنه يجمع في مكتب واحد القدرات القائمة التالية: الشرطة، والقضاء، والشؤون الإصلاحية التأديبية، ومكافحة الألغام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى إقامة الكيان الجديد المعني بإصلاح القطاع الأمني. ويقدم المكتب الدعم في المقام الأول لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولديه أيضا مسؤوليات عالمية

معينة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتشمل تلك المسؤوليات تقديم المساعدة على مستوى المقر بشأن مسائل الشرطة والمسائل الإصلاحية التأديبية في سياق البلدان التي لا توجد بها بعثات لحفظ السلام. ويساعد الكيان الجديد لإصلاح القطاع الأمني في تحديد الدور الذي تضطلع به المنظمة والأنشطة التي تقوم بها ككل في هذا المجال. وختاماً، يضم المكتب دائرة مكافحة الألغام التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالتنسيق وتقديم الخدمات إلى كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة تقع خارج الإدارة.

٢٧ - ومن بين المهام الرئيسية للمكتب التنسيق عن كثب مع مكتب العمليات لتقديم النصح والتوجيه الاستراتيجيين فيما يتعلق بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية إلى الأفرقة التنفيذية المتكاملة وإلى نظراء المكتب داخل البعثات. وبالنسبة للأمر الأخير، أُخذت بالفعل خطوات لضمان تحقيق تعاون أوثق ولتقوية الحوار في مرحلة مبكرة بشأن تقارير الأمين العام واستعراضات ولايات مجلس الأمن والميزانيات والأطر القائمة على النتائج وتقارير الأداء لضمان إدراج إساءة النصح التقني في حينه. أما داخل المكتب، فستجمع عمليات التخطيط المنهجية جميع العناصر لتقديم الدعم المتضافر إلى البعثات. وبدأت تلك الدعمة أيضاً في حصر جميع المشاريع المتعلقة بسيادة القانون والشؤون الأمنية التي خططتها ونفذتها البعثات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والهيئات الثنائية والوطنية والمنظمات غير الحكومية لتقديم صورة عامة تتيح تحسين التخطيط الاستراتيجي. ويعمل المكتب عن قرب أيضاً مع الشركاء الرئيسيين، ومنهم أعضاء الفريق المعني بالتنسيق في مجال سيادة القانون والموارد. وسيولّى الاهتمام أيضاً إلى تعزيز القدرات بالمقر، في ضوء عدم كفاية قدرات ملاك الموظفين الحالية مقارنة بنطاق المهام الموكلة وعدد النظراء الذين يحتاجون إلى الدعم في البعثات الميدانية.

٢٨ - وتُناط بشرطة الأمم المتحدة بشكل متزايد مهمة إنجاز ولايات معقدة تتعلق بالإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء داخل الأطر المتكاملة لسيادة القانون. ويعتبر موقع شعبة الشرطة داخل الهيكل المتكامل لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية خطوة إضافية نحو تحقيق نهج أكثر شمولاً تجاه ما تقوم به البعثات الميدانية من عمل في مجال سيادة القانون. وفي الوقت ذاته، يواصل مستشار شؤون الشرطة الذي انضم إلى إدارة عمليات حفظ السلام في أيلول/سبتمبر، عضويته في فريق الإدارة العليا في إدارة عمليات حفظ السلام، اتصاله المباشر بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، حسبما وعندما يقتضي الأمر.

٢٩ - ومنذ صدور تقرير الاستعراض الأخير عن إدارة عمليات حفظ السلام (A/61/858) وإضافته، ارتفع القوام المأذون به لعناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام بنسبة تزيد على ٦٥ في المائة: فقد تم التصريح ببعثات جديدة للأمم المتحدة تضم عناصر شرطة كبيرة

وأوكلت إليها ولايات معقدة في كل من دارفور وتشاد. ولا بد لشعبة الشرطة من دعم ما يصل إلى ١٦ ٠٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة العاملين في ١٨ عملية سلام في عام ٢٠٠٨ وما بعده. ويستلزم دعم هذا الطلب الذي يزداد حجما وتعقيدا وجود خبراء وأخصائيين مكرسين، لا سيما بالنسبة لبعض مجالات العمل الرئيسية، ومنها التنمية الاستراتيجية، وكذلك دعم البعثات.

٣٠ - أما بالنسبة لتخصيص الجمعية العامة لقدرات لإصلاح القطاع الأمني، فقد منح المكتب الأولوية لتوظيف خبراء في مجال إصلاح القطاع الأمني. وتشمل الخطوات اللاحقة تطوير سياسة إصلاح القطاع الأمني وما يتصل بها من توجيه وتدريب، وإعداد قائمة بالخبراء المؤهلين، وتوفير الدعم الإستراتيجي والتقني لعمليات حفظ السلام الموكلة إليها ولاية بإصلاح القطاع الأمني. وبالإضافة إلى هذا، وبناء على طلب اللجنة الخاصة، يجري إعداد تقرير شامل للأمين العام عن إصلاح القطاع الأمني. ويشكل هذا التقرير فرصة سانحة لوضع نهج كلي ومتناسك داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لإصلاح القطاع الأمني. وفي حين سيركز على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في سياقات ما بعد الصراعات/حفظ السلام، فإنه سيتناول أيضا جوانب المنع وبناء السلام والتنمية الأطول أجلا لإصلاح القطاع الأمني. وسيحصر الدروس المستفادة ويسلط الضوء على أن مشاركة الأمم المتحدة ليست إلا عنصرا واحدا من الالتزام الدولي الأوسع مدى بدعم الدول وغيرها من العناصر الوطنية الفاعلة في إصلاح القطاع الأمني.

### شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب

٣١ - أنشئت شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتضم الشعبة قسم أفضل ممارسات حفظ السلام الحالي ودائرة التدريب المتكامل الحالية، وكذلك أفرقة صغيرة جديدة للتقييم والشراكات. وتوفر قدرة متكاملة لوضع ونشر السياسة العامة والمبادئ؛ واستخلاص أفضل الممارسات وتبادلها؛ وإعداد وتقديم تدريب موحد؛ وتقييم تنفيذ ولايات البعثات؛ وإقامة تعاون استراتيجي مع مختلف الشركاء في مجال حفظ السلام. وتقدم الشعبة الدعم لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني باعتبارهما قاعدة مشتركة يتزايد الطلب على خدماتهما مع الطفرة الكبيرة في عمليات حفظ السلام.

٣٢ - وتكفل وحدة النهج فيما يخص السياسة العامة والتوجيه والتدريب اشتراك البعثات الميدانية في اتباع منهجية ومعايير مشتركة. ولهذا الغرض، يوفر قسم أفضل ممارسات حفظ السلام مواد توجيهية لكافة موظفي المقر والموظفين الميدانيين من خلال الشبكة الداخلية لعمليات السلام، ويدعم جميع البعثات من خلال شبكات إلكترونية تُعرف بشبكات

الممارسين، تختص بعناصر متخصصة في البعثات، من قبيل المسائل الجنسانية وسيادة القانون. وشملت المواد التوجيهية التي صدرت مؤخرا مراكز العمليات المشتركة، ومراكز التحليل المشترك للبعثات، وإدارة المخاطر، والمشاريع ذات الأثر السريع.

٣٣ - ولا تزال العمليات التي يضطلع بها فريق التقييم والفريق المعني بالشراكات اللذان أنشئا حديثا في مراحلها التكوينية. وقد تم الانتهاء من تقييم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومن المقرر إجراء ثلاثة تقييمات أخرى قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويجري إعداد مواد توجيهية منقحة من أجل أفرقة التقييم.

٣٤ - وأحرز الفريق المعني بالشراكات تقدما كبيرا في عمله مع المنظمات الإقليمية والشركاء في التنمية. وكأمثلة على ذلك، استفادت إدارة عمليات حفظ السلام من الدروس والتجارب المستخلصة من التعاون بين قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووطرت آليات للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي لتيسير التخطيط والنشاط المشتركين عند اشتراك الاتحاد الأوروبي في دعم بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أحرز تقدم كبير في التعاون مع البنك الدولي. ووضع الفريق المعني بالشراكات مبادئ توجيهية تتعلق بالمبادرات التشغيلية المشتركة مع البنك الدولي، نفذت أثناء الاضطلاع بأحد المشاريع في هايتي.

### ثالثا - حالة التقدم المحرز في تنفيذ عمليات السلام ٢٠١٠

٣٥ - في عام ٢٠٠٥، طرحت الأمانة العامة الخطوط العريضة لعمليات السلام ٢٠١٠، وهي رؤية من أجل الإصلاح صيغت بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وتهدف إلى إعداد أنشطة حفظ السلام لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة استنادا إلى خمسة عناصر أساسية لنجاح عمليات السلام، وهي: الموظفون والمبادئ والشراكات والموارد والتنظيم.

٣٦ - ولا تزال تبذل جهود حثيثة لتعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام، باستخدام نهج ثلاثي يهدف إلى وضع سياسة عامة ومواد توجيهية وتنقيحها، وتيسير توعية النساء في البلدان الخارجة من الصراع، والاستفادة من إسهاماتهن في صياغة كافة جوانب برنامج المرحلة الانتقالية، وزيادة توظيف النساء وإيفادهن إلى بعثات حفظ السلام.

#### الموظفون

٣٧ - إنني ملتزم، بصفتي أمينا عاما، بزيادة عدد النساء اللاتي يعملن في الميدان، والقيام على وجه الخصوص بضمان مشاركتهن في المناصب القيادية وفي أداء أدوار عسكرية ومتعلقة

بالشرطة على المستوى التشغيلي. ويعزز نشر النساء الأثر التشغيلي لحفظ السلام، حيث إنه ييسر الاتصال بالنساء المحليات، مما يؤدي بدوره إلى تحسين عملية جمع المعلومات وتوعية السكان المحليين وفهم السياق التشغيلي - وكل هذه العوامل تعد أساسية لنجاح أي بعثة. كما أن النساء العاملات في مجال حفظ السلام يضطلعن بدور القدوة والحافز على زيادة مشاركة النساء المحليات في العمليات التي يضطلع بها بعد انتهاء الصراع. علاوة على ذلك، تعزز زيادة مشاركة سيدات في رتب عليا في مجال حفظ السلام مصداقية الأمم المتحدة، مما يمكنها من أن تدافع بفعالية أكبر عن إقامة الحكم الديمقراطي الشامل للجميع في البلدان الخارجة من الصراع، وذلك لأنها ستكون بمثابة قدوة تحدد المعايير التي تُحتذى بطرق منها تكوين موظفيها.

٣٨ - واتخذت الأمانة العامة عددا من الخطوات الملموسة خلال عام ٢٠٠٧ لتوظيف سيدات في مناصب عليا في مجال حفظ السلام. ومنذ شهر شباط/فبراير، ارتفع عدد النساء العاملات في مناصب عليا مدنية بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة، وهن يشغلن الآن نسبة ١٧ في المائة من مجموع المناصب العليا. فقد قمت بتعيين سيدة في منصب ممثلة خاصة لي لقيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعينت نائبات لرؤساء البعثات في السودان وبوروندي وليبيريا. وقام كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بتعيين سيدات كمستشارات للشرطة في مناصب عليا، كما اختيرت إحدى المرشحات وعُيّنت نائبة لمفوض الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. بيد أنه ما زال يتعين علينا قطع شوط بعيد، فإن الزخم آخذ في التجمع في اتجاه تحقيق مزيد من التوازن. وأنا أدعو مجددا الدول الأعضاء إلى التعاون بشكل وثيق مع الأمانة العامة في اقتراح المرشحات من ذوي المؤهلات المناسبة الراغبات في العمل في سياقات حفظ السلام.

٣٩ - وفي خطوة أخرى لزيادة عدد النساء اللاتي يتم إيفادهن في مهام نظامية لحفظ السلام، وعلى وجه التحديد لبلوغ الهدف الذي حددته بنسبة ١٠ في المائة من النساء في صفوف الموظفين إدارة عمليات حفظ السلام بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، واصلت الإدارة مناقشتها للسياسة العامة التي استُهلكت في عام ٢٠٠٦، مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة. وامتدت مساعي الاتصال هذه بحيث شملت كل من البلدان التقليدية المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة مثل باكستان وغانا ونيجيريا والهند، والبلدان المساهمة منذ عهد قريب مثل السلفادور والصين. وعقب الحوار بشأن السياسة العامة الذي أجري مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في بريتوريا بجنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وافقت أربع دول أعضاء (الأرجنتين وباكستان وجنوب أفريقيا

ونيجيريا) على استعراض تدابير السياسة العامة وتعزيزها على الصعيد الوطني بغرض تيسير إيفاد النساء إلى بعثات حفظ السلام في المستقبل. وأود أن أشيد بهذه المساعي. ووافقت الدول الأعضاء كذلك على السعي إلى جعل عدد النساء اللاتي يتم إيفادهن إلى بعثات حفظ السلام يوافق النسبة المئوية الفعلية للنساء في الدوائر العسكرية أو دوائر الشرطة الوطنية، ووافقت أيضا على استعراض المتطلبات التأهيلية لتوظيف النساء في الدوائر العسكرية ودوائر الشرطة بغرض إزالة المتطلبات التي تميز ضد المرأة (مثل المتطلبات المتعلقة بالسماح البيولوجية).

٤٠ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٥٨ الذي يدعو إلى إصلاح فئة الخدمة الميدانية، اضطلعت الأمانة العامة باستعراض شامل للاحتياجات السابقة والمتوقعة من الموظفين المدنيين واستراتيجيات التوظيف التي استخدمت على مر الزمن لتلبية لاحتياجات حفظ السلام المحددة. واقتُرح في إضافة لتقرير الأمين العام عن الاستثمار في الموارد البشرية (A/61/255/Add.1 و Corr.1) إنشاء ٢ ٥٠٠ وظيفة مدنية دائمة لأفراد حفظ السلام في كل من فئة الخدمة الميدانية والفئة الفنية، يؤدون المهام اللازمة في جميع عمليات السلام تقريبا، على أن تجري إدارتهم بشكل مركزي. ويقدم تقرير الأمين العام عن حفظة السلام المدنيين الدائمين (A/61/850) معلومات إضافية عن إدارة وتشغيل حفظة السلام المدنيين الدائمين البالغ عددهم ٢ ٥٠٠.

٤١ - وبناء على طلب الجمعية العامة، استعرضت لجنة الخدمة المدنية الدولية مجموعة اقتراحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الترتيبات التعاقدية وشروط الخدمة في الميدان<sup>(٢)</sup>. وفي إضافة لتقرير اللجنة لعام ٢٠٠٦<sup>(٣)</sup>، أيدت اللجنة إنهاء التعيينات المحدودة المدة في إطار المجموعة ٣٠٠ تدريجيا في مراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسر، وإلغاء التعيينات المكرسة للبعثات، وتحديد المهام كمهام يُسمح فيها أو لا يسمح فيها باصطحاب الأسر على أساس المرحلة الأمنية، واتباع نهج العمليات الخاصة بالنسبة لمراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسر في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٢ - وبعد النظر في مقترحات إصلاح الموارد البشرية التي تقدم بها الأمين العام، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بتبسيط الترتيبات التعاقدية ضمن مجموعة واحدة من النظام الإداري للموظفين (انظر

(٢) انظر A/61/255/Add.1 و A/61/861 و Corr.1، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣٠، والإضافة (A/61/30/Add.1).

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣٠، والإضافة (A/61/30/Add.1).

A/62/7/Add.14). كما أيدت اللجنة اقتراح تحديد البعثات كمراكز عمل يُسمح أو لا يُسمح فيها باصطحاب الأسر حسب المرحلة الأمنية واقتراح الاستعاضة عن أجازة الاستجمام العرضية بالسفر المدفوع الأجر للراحة والاستجمام. وأوصت اللجنة بأن ترجئ الجمعية العامة النظر في اتباع نهج العمليات الخاصة لإتاحة الوقت الكافي لتحقيق التحسينات المقترنة بتبسيط الترتيبات التعاقدية. كما أن اللجنة لم توصِ بإنشاء الوظائف المقترحة لحفظ السلام المدنيين الدائمين البالغ عددها ٢ ٥٠٠ وظيفة، حيث إن اللجنة ترى أن تبسيط الترتيبات التعاقدية من شأنه أن يلغي التعيينات في بعثات محددة، وأن يتيح للموظفين الدوليين أن يصبحوا جزءا من القوة العاملة العامة، بالشروط ذاتها المتعلقة بالتنقل وبنفس آفاق التطور الوظيفي مقارنة ببقية موظفي الأمانة العامة. ويُتوقع أن تنظر الجمعية العامة في مقترحات الإصلاح هذه خلال دورتها الثانية والستين.

٤٣ - ولا تزال تبذل جهود لكفالة أن يكون الموظفون، بمن فيهم قادة البعثات، على استعداد أفضل لمباشرة مهامهم. وأولت دائرة التدريب المتكامل، التي تقع ضمن شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب، اهتماما كبيرا لوضع مواد تدريبية موحدة وتوزيع هذه المواد على الدول الأعضاء ومراكز التدريب على حفظ السلام. كما قدمت الدائرة تدريبات متعددة التخصصات ودورات تدريبية محددة من أجل كبار موظفي البعثات من خلال الدورة التدريبية لكبار قادة البعثات والبرنامج التعريفي لكبار القادة. إضافة إلى ذلك، يجري حاليا إعداد برنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة والموارد. وتقيم الدائرة صلات وثيقة مع قسم أفضل ممارسات حفظ السلام لضمان إدراج آخر التطورات فيما يتعلق بحفظ السلام من حيث الممارسة والنظرية في دوراتهما التدريبية. وقدمت الدائرة المساعدة أيضا في إعداد دورة تدريبية للفرقة التنفيذية المتكاملة، كما قدمت دورة تدريبية رائدة للفريق التنفيذي المتكامل في دارفور.

٤٤ - وهناك معضلة هامة تواجه دائرة التدريب المتكامل وهي مشكلة النطاق: فهي غير قادرة على توفير التدريب للموظفين في الميدان الذين يجاوز عددهم ١٠٠ ٠٠٠ موظف. لذا تتعاون الدائرة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء الذين يشتركون أيضا في تقديم التدريب على حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. واستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، ستضع الدائرة استراتيجية توضح الدور الذي تضطلع به باعتبارها دائرة للتدريب المركزي تركز على خمسة مجالات رئيسية: (أ) وضع السياسة العامة، بما في ذلك تحديد معايير للتدريب توائم سياسات وتوجيهات إدارة عمليات حفظ السلام؛ (ب) تعزيز الدعم وإسداء المشورة للدول الأعضاء التي تشترك في التدريب على حفظ السلام؛ (ج) تقديم الدعم في مجال التدريب للبعثات الميدانية؛ (د) مواصلة وضع

استراتيجية لكبار القادة والإدارة؛ (هـ) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك في إقامة موقع إلكتروني لدائرة التدريب المتكامل. وسيجرى تقييم شامل لاحتياجات التدريب في الميدان وفي المقر في أوائل سنة ٢٠٠٨.

٤٥ - وما زالت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تتخذان خطوات ترمي إلى تقليل المخاطر، بما في ذلك في المرحلة السابقة للنشر. ويظل نموذج إدارة المخاطر الأمنية لعام ٢٠٠٤ الذي أعدته إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام، والذي أقرته الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، الأداة الرئيسية على نطاق المنظومة لتحديد التهديدات الناشئة ومواطن الضعف. وفي مواجهة هذه الخلفية تقوم إدارة شؤون السلامة والأمن بتحديد المراحل الأمنية على نطاق البلد أو في منطقة بعينها. لكن بما أن ترتيبات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة لا تنطبق على الأفراد النظاميين، يستمر نشر الأفراد العسكريين ورجال الشرطة عموماً بغض النظر عن المرحلة الأمنية الراهنة. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن حالياً على وضع توجيه في مجال السياسة العامة من شأنه أن يدمج في إطار الترتيبات الأمنية لإدارة شؤون السلامة والأمن جميع الأفراد العسكريين ورجال الشرطة المنشورين في بعثات ميدانية باعتبارهم "خبراء موفدين في بعثة". وفي هذا الصدد، تلتزم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بدعم من اللجنة الخاصة من أجل إنشاء مركز تنسيق متفرغ لشؤون الأمن تابع لإدارة عمليات حفظ السلام بغية تقديم سياسة عامة متماسكة في مجال إدارة الأمن وإسداء المشورة التقنية. وعلى نفس المنوال، ينبغي إنشاء مركز تنسيق لشؤون السلامة داخل إدارة الدعم الميداني يكرس لمساعدة وكيل الأمين العام/إدارة الدعم الميداني في القيام بالرقابة الاستراتيجية للتدابير المتصلة بالسلامة في البعثات التي تتولى قيادتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

٤٦ - وجزء كبير من القدرة على التخطيط والتصدي للطوارئ المتصلة بالسلامة ونجاح البعثات وأفرادها جاهز للعمل. ويطلب من كل البعثات أن يكون لديها خطة أمنية مستكملة تأخذ في الحسبان مختلف الطوارئ. وهناك أعمال يتعين القيام بها لكفالة التنسيق بين كافة الأصول الأمنية (الحكومة المضيفة، والمدينون التابعون للأمم المتحدة، والأفراد العسكريون التابعون للأمم المتحدة، ورجال الشرطة التابعون للأمم المتحدة) لتنفيذ العمليات الأمنية اليومية والطوارئ على حد سواء.

## المبادئ

٤٧ - لا تزال المبادئ تشكل أحد الأركان الرئيسية في الجهود الرامية إلى الإصلاح التي بدأها إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٥، وقد أُحرز تقدم إزاء وضع مجموعة شاملة من المواد التوجيهية لحفظ السلام. فقد صدرت التوجيهات المتعلقة بالسياسات بشأن المشاريع ذات الأثر السريع، وتعزيز البعثات الميدانية، والرعاية والاستجمام للموظفين، وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك مشاركة المرأة في الانتخابات وضباط الشرطة المنتدبين للعمل في عمليات السلام.

٤٨ - وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في السنة الماضية في وضع وثيقة توجيهية شاملة، كان يشار إليها سابقا بوثيقة "المبادئ العليا"، تهدف إلى تقديم لمحة عامة شاملة عن المفاهيم والمبادئ التي توجه السلوك والتخطيط لعمليات حفظ السلام المعاصرة التابعة للأمم المتحدة إلى الممارسين والشركاء. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك قسم أفضل ممارسات حفظ السلام في عملية مشاورات واسعة شملت حلقات عمل إقليمية على مستوى الخبراء ضمت ممثلين من الدول الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والبلدان المانحة، وموظفي الأمم المتحدة وكبار الأكاديميين. وأُجريت أيضا مشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء في منظومة الأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة.

٤٩ - وتشكل الوثيقة التوجيهية المحاولة الأولى خلال أكثر من عقد من الزمن لتوضيح طبيعة ونطاق عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة لكي يستفيد منها الممارسون والشركاء في عمليات حفظ السلام. وينبغي اعتبارها وثيقة حية تحتاج إلى تحديث ومراجعة لكي تعكس تطور عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحوار البناء للغاية الذي يدور بين الأمانة العامة والدول الأعضاء ينبغي أن يستمر في السنوات المقبلة لكفالة أن تظل الوثيقة دليلا توجيهيا مفيدا لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٥٠ - وعلى الرغم من هذه التطورات الهامة، لا يزال الموظفون في الميدان وفي المقر يفتقرون إلى توجيهات واضحة بشأن عدد من القضايا والمهام البالغة الأهمية مثل حماية المدنيين، والتنسيق المدني والعسكري، وتكامل البعثة وإدارة المخاطر. ونظرا للزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن كفالة حصول حفظة السلام التابعين لنا على توجيهات عالية الجودة وأن تسير هذه التوجيهات جنبا إلى جنب مع التدريب، يعد في الوقت نفسه ضرورة تشغيلية وتحدٍ يتطلب دعما كبيرا.

## الشراكات

٥١ - منذ أن حُددت أولويات عمليات السلام لعام ٢٠١٠ لأول مرة، تطورت شراكات حفظ السلام تطورا سريعا. ولا يزال الهدف المتمثل في التعاون مع العديد من الشركاء المختلفين في الميدان - المنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في التنمية، والجهات العاملة في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى القطاع الخاص - هو نفسه. إلا أن طبيعة هذه الشراكات أصبحت الآن أكثر تعقيدا وتثير تساؤلات جادة في ما يتعلق بحفظ السلام في الأمم المتحدة تتعلق بالطريقة التي يمكن للشراكات أن تضي فيها قدما على نحو متسق وفعال من الناحية العملية في جميع البيئات التي نشارك فيها.

٥٢ - والمنظمات الإقليمية هي الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى الوحيدة التي تتمتع بقدرات حفظ سلام ذات طابع مؤسسي، ولذلك فهي شريك أساسي للأمم المتحدة. فأعضاء المنظمات الإقليمية هم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإننا نعتمد على الدول الأعضاء ذاتها لتقديم الدعم السياسي والموارد لجميع أنشطة حفظ السلام. ومن شأن زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية أن يسهم في مجمل المعارف والقدرات، ويشجع على التعاون الفعال القائم على أساس الميزة النسبية، ويسهل الاستخدام الكفء للموارد العالمية المحدودة، ويكون بمثابة وسيلة لتبادل أفضل الممارسات ونقل الخبرات.

٥٣ - وتمثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد خروجاً مهماً على النماذج السابقة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية في مجال حفظ السلام، مثل العمليات المؤقتة أو الانتقالية. وتطرح أيضا الضرورات السياسية وغيرها من الضرورات التي أدت إلى إنشاء هذه العمليات المشتركة تحديات أمام التنفيذ الفعال في الميدان. ومعرفة هياكل وإجراءات حفظ السلام، والأطر التقنية التفصيلية الراسخة للتعاون وترتيبات الاتصال الفعالة تعد جوهرية لنجاح العمليات المشتركة. ويجب إقامة توازن بين تطوير المؤسسات والترتيبات الخاصة بكل حالة ووضع إطار عالمي للتعاون يتسم بالشفافية. ويجب أن تنتقل من سلسلة الشراكات الثنائية إلى شبكة تعاونية مترابطة يمكن أن تسهل التنسيق فيما بين شركاء حفظ السلام الإقليميين ودون الإقليميين في كل بيئة محددة. وسيكون من المهم إجراء مراجعة متأنية للدروس المستفادة من كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الوقت المناسب للاسترشاد بها في ما يتصل بترتيبات الشراكة في المستقبل.

٥٤ - وتشمل الشراكة أيضا الجهات التي تجلب مساهمات متميزة ومكملة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في وقت مبكر، بما فيها البنك الدولي ومؤسسات مالية دولية أخرى بالإضافة إلى الشركاء في التنمية داخل وخارج الأمم المتحدة. وتُظهر الأحداث التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبيريا أنه يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تساعد في التأثير على أنشطة الانتعاش المبكرة وأن توفر دعما تنفيذيا مباشرا لدعم الأنشطة المتعلقة ببناء المؤسسات في مجالات مثل سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن والإدارة الاقتصادية. وقد أحرزنا شيئا من التقدم في ربط مجمل النهج الاستراتيجية من خلال إطار بعثة متكاملة وتوافق أفضل لعمليات التخطيط المعنية. إلا أنه ثبتت صعوبة ترجمة ذلك إلى تعاون عملي من خلال أطر وبرامج وأنشطة مشتركة. فالإجراءات الإدارية والمالية المتبعة في الأمم المتحدة تضعف قدرة المنظومة على التنفيذ كوحدة واحدة في سياق بعثة متكاملة، مما يجعل وضع مبادرات مشتركة مع الشركاء الخارجيين أمرا صعبا. وسيحظى التعاون التنفيذي مع الشركاء في التنمية بالأولوية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويجب أن يشمل النظر في السبل التي يمكن فيها لموارد البعثة وإجراءاتها أن تساعد على حفز الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

٥٥ - وإدراكا لأهمية إقامة شراكات فعالة، دعمت الدول الأعضاء إنشاء قدرة صغيرة معنية بالشراكة في إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٧. وقد أكد نشاطها المبكر من جديد على المكاسب التي يجب أن تجنى عن طريق إقامة صلات فعالة بين الشركاء داخل وخارج الأمم المتحدة. وسنحتاج في الوقت المناسب إلى إجراء استعراض وتقييم، بما في ذلك عن طريق مساهمة شركاء الأمم المتحدة في حفظ السلام، لهذه القدرة الوليدة، وكيف يمكننا تعزيزها والبناء عليها.

## الموارد

٥٦ - إن العمل بالتعاون الوثيق مع عمليات حفظ السلام المنتشرة القائمة والدول الأعضاء، جعل إدارة عمليات حفظ السلام تركز تقدما في مجال تطوير قدرات الانتشار السريع المعززة. واستجابة لطلب اللجنة الخاصة مواصلة بحث مختلف الخيارات بالتشاور مع الدول الأعضاء ووضع سياسة عامة للانتشار وإجراء تحليل للاحتياجات المعززة وتنقيحها بصفة دورية، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام في أوائل عام ٢٠٠٧ مشروع السياسة العامة بشأن تعزيز البعثات الميدانية من خلال نشر قدرات الانتشار السريع المعززة. وبدأت هذه السياسة في إجراء تحليل وتقييم لتحديد البعثات التي تحتاج إلى دعم قدرات الانتشار السريع المعززة. وتم تحديد خمس بعثات على أنها بحاجة شديدة إلى هذا الدعم على المدى

القصير، وهي: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي وقت لاحق، انتهى إجراء تقييم استراتيجي للاحتياجات المعززة لكل بعثة، تحدد على أساسه حجم قدرات الانتشار السريع المعززة ونوعها وأوقات الاستجابة المطلوبة.

٥٧ - وللتحقق رسمياً من مدى استعداد البلدان المساهمة بقوات التي لديها القدرات التشغيلية المطلوبة والاهتمام اللازم، وُجّهت مذكرة شفوية إلى ٢١ دولة من الدول الأعضاء طُلب فيها رسمياً دعم قدرات الانتشار السريع المعززة اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة لكل بعثة من البعثات الخمس. وقدمت إحاطة إلى الدول الأعضاء بشكل غير رسمي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وسيتم إطلاعها أيضاً على نتيجة طلب الأمانة العامة لدعم قدرات الانتشار السريع المعززة خلال انعقاد دورة اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٨. وستساعد هذه المناقشات في توجيه تفكيرنا بشأن هذه المسألة الهامة، والمساعدة في تحديد مسار عملنا في المستقبل.

٥٨ - وستبدأ قدرة الشرطة الدائمة، المؤلفة من ٢٥ موظفاً من الفئة الفنية وموظفين إداريين اثنين، العمل بشكل تام في مطلع عام ٢٠٠٨. وتم اختيار الموظفين الـ ٢٧ جميعهم، وقد باشر ١٨ منهم أعمالهم في الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتشكل ضابطات الشرطة قرابة ٢٥ في المائة من أفراد قدرة الشرطة الدائمة من الفئة الفنية، مما يمثل معلماً هاماً في توظيف ضباط الشرطة في الأمم المتحدة.

٥٩ - وتشارك قدرة الشرطة الدائمة على نحو متزايد في الأنشطة التي تتراوح من التقييم إلى التخطيط الاستراتيجي والتدريب والاختيار والنشر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، وجه وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام قدرة الشرطة الدائمة لأن تأخذ بزمام المبادرة لتخطيط شؤون الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ووضعت قدرة الشرطة الدائمة خطة استراتيجية وتنفيذية ضمن مفهوم عملية التخطيط المتكامل للبعثات، ووضعت مشروع مفهوم عمليات الشرطة؛ ووضعت برامج تدريب شاملة للشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية؛ ووضعت حافظة مشاريع تفصيلية للشرطة؛ وأشركت الجهات المانحة، وساعدت في إنشاء صندوق استئماني للبعثة؛ وصاغت مشروع اتفاق يتعلق بالشرطة كي توقعه كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وحكومة تشاد. وكتكملة أولية، تم نشر ٩ من أفراد قدرة الشرطة الدائمة في البعثة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ لتوفير القيادة الأولية لعنصر الشرطة.

٦٠ - ومع إنشاء بعثتين رئيسيتين (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد) تضمنان عناصر شرطة هامة في الإثني عشر شهرا الماضية، أصبح من الواضح أن الطلب على الدعم من قدرة الشرطة الدائمة من أجل بدء بعثات جديدة، وتقديم المساعدة إلى البعثات القائمة وإجراء تقييمات وتقديرات يفوق مواردها المحدودة.

٦١ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام التخطيط لنقل قدرة الشرطة الدائمة جميعها إلى مقر قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي في بداية عام ٢٠٠٩. وسيقوم فريق من الخبراء يضم ممثلين عن الدول الأعضاء بإعداد تقرير شامل عن أنشطة قدرة الشرطة الدائمة الأولية، سيتم تقديمه في منتصف عام ٢٠٠٨. وسيتضمن التقرير المسائل المتعلقة بقدرة الشرطة الدائمة في المستقبل، بما في ذلك مهامها الأساسية، فضلا عن قوامها المطلوب واحتياجاتها من الخبرة ومكان قاعدتها.

### التنظيم

٦٢ - ركزت مواصلة تطوير وتنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات، بالتشاور الوثيق مع شركاء هذه العملية في مختلف أرجاء منظومة الأمم المتحدة، على مسائل السياسات وتصميم مواد توجيهية وبناء قدرات الموارد البشرية في الميدان.

٦٣ - وكانت المبادئ التوجيهية لعملية التخطيط المتكامل للبعثات هاديا استنارت به جهود تخطيط البعثات الجديدة (بوروندي، وتيمور - ليشتي، ودارفور)؛ والبعثات التي يجري تكيفها مع ما يناسب الظروف السياسية والأمنية المتغيرة (كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا وهايي)؛ وكذلك البعثات التي تحسّن خططها الحالية (السودان وسيراليون). وفي ضوء انعدام أي تكامل رسمي في عملية التخطيط المتكامل للبعثات في العمليات الداخلية لجميع كيانات الأمم المتحدة، فلم يتم هذا التنفيذ إلا في حالات خاصة، وكان مكثفا بقدر أكبر على مستوى البلدان منه على مستوى المقر. وأتاحت الخبرة المكتسبة حتى الآن أفكارا هامة تتعلق بعمليات التخطيط والعمليات التنفيذية والإجراءات، ستطلب مزيدا من التعزيز من خلال المناقشات مع الأطراف المعنية.

٦٤ - ويجري حاليا إعداد مجموعة شاملة من مذكرات التوجيهات التنفيذية لترجمة عملية التخطيط المتكامل للبعثات من مجرد تعليمات في مجال السياسة العامة إلى ممارسات قياسية. ومن المتوقع أن يتم إكمالها بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وفي مجال التدريب، ستعد وحدة التدريب المتكامل ومستشار عملية التخطيط المتكامل للبعثات مواد تدريبية على عملية التخطيط المتكامل للبعثات تستخدم في دعم برنامج لتدريب المدربين بنماذج يستعين بها

كبار المديرين والمخططين على المستوى التنفيذي. ومن المتوقع أن يتم في أوائل عام ٢٠٠٨ تعيين مستشار عملية التخطيط المتكامل للبعثات الذي سيقدم المشورة إلى الأفرقة التنفيذية المتكاملة ويقدم تقريره إلى الأمين العام المساعد في مكتب العمليات. وبتعيين موظفي عملية التخطيط المتكامل للبعثات في مكتب منسق الشؤون الإنسانية وفي المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ومراكز الاتصال في إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام، أصبحت منظومة الأمم المتحدة في طريقها تماما لبناء خيرة أساسية في المقر لتيسير تنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات ومواصلة تطوير السياسات والمواد التوجيهية. وينبغي أن تقدم قدرات التخطيط على المستوى الميداني من الأيام الأولى لإنشاء عملية لحفظ السلام.

٦٥ - وكرست اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قدرا كبيرا من الاهتمام لأحد أشكال سوء السلوك الخطيرة، وهي الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وإنني أهنئ الدول الأعضاء على التقدم الكبير المحرز أثناء السنة الماضية، وخاصة في إنشاء مناصب في وحدات السلوك والانضباط في المقر وفي البعثات واعتماد الجمعية العامة في قرارها ٢٦٧/٦١ بآء مشروع مذكرة نموذجية منقحة للتفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات<sup>(٤)</sup>. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بصياغة سياسة شاملة واستراتيجية بشأن مساعدة الضحايا (انظر A/60/877، المرفق).

٦٦ - وأدرجت الأحكام الجديدة المتعلقة بسوء السلوك<sup>(٤)</sup> كتعديلات أدخلت على المشروع المنقح لمذكرة التفاهم النموذجية الواردة في الفصل ٩ من "دليل السياسات والإجراءات المتعلقة ببرد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بالقوات/بالشرطة والمشاركة في بعثات حفظ السلام (الدليل الخاص بالمعدات المملوكة للوحدات)" (A/C.5/60/26، المرفق). وفي جميع المفاوضات الجديدة مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات، تستخدم مذكرة التفاهم النموذجية المعدلة الجديدة كأساس للمفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، يتجه العزم أيضا، رهنا باستعراض يجريه مكتب الشؤون القانونية، إلى تعديل مذكرات التفاهم الموقعة بالفعل مع البلدان المساهمة بقوات لتشمل الأحكام الجديدة المتعلقة بسوء السلوك.

٦٧ - وفيما يتعلق بالتحقيقات والتعاون مع شعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تجرى مناقشات لوضع مبادئ توجيهية وطرق عمل تتصدى لبعض التحديات الرئيسية المرتبطة بالتحقيق في معظم الاتهامات الخطيرة. وفي هذا الصدد، وإضافة مزيد من

(٤) (Part III) A/61/19، المرفق. للاطلاع على النص النهائي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٩.

الشفافية على النظام، يجري بصورة تجريبية اختبار نظام تتبع سوء السلوك المصمم للإبلاغ عن اتهامات سوء السلوك وتسجيلها وتعبئها لكي يبدأ العمل به في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨.

٦٨ - وكان مشروع بيان السياسة العامة والاستراتيجية الشاملة لمساعدة الضحايا (انظر A/60/877، المرفق) موضوع استعراض أجراه فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة أنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد أكمل الفريق نظره في الاستراتيجية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأقر الاستراتيجية المنقحة (انظر A/62/595) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٦٢ استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة أو الأفراد المرتبطين بها. وتمكّن هذه الاستراتيجية الأمم المتحدة من مساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبين بواسطة موظفي الأمم المتحدة. وبموجب هذه الاستراتيجية سيتلقى الضحايا مساعدة لمواجهة احتياجاتهم الناشئة مباشرة عن أي استغلال أو اعتداء عانوا منه. ويمكن أن تشمل تلك المساعدة تقديم العلاج الطبي أو المشورة أو الدعم الاجتماعي أو الخدمات القانونية أو الرعاية المادية. وبالإضافة إلى ذلك، توصي الاستراتيجية بأن تعمل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء لكي تيسر، في نطاق اختصاصها، متابعة الدعاوى المتعلقة بإثبات الأبوة ودفع نفقة الطفل. وستبدأ إدارة الدعم الميداني ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في صياغة مذكرة توجيهية تتعلق بالتنفيذ يمكن استخدامها في الميدان لتنفيذ الاستراتيجية.

٦٩ - ويجري إعداد استعراض شامل للرعاية والاستجمام حسب ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٩. وقد جُمعت المعلومات المستخدمة في الاستعراض من المقرر ومن أربع بعثات لحفظ السلام (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي) ويجري وضع اللمسات النهائية على تقرير مرحلي لكي تنظر فيه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وإذا ما جرت الموافقة على الاستراتيجية، قد تلزم موارد مالية من ميزانيات البعثات.

٧٠ - وتُشن حاليا حملة للاتصالات تركز على البعثات لمكافحة البغاء والعلاقات الجنسية مقابل خدمات، تشمل حلقات عمل تعقد في الميدان لوضع استراتيجيات. وسيبدأ تنفيذ هذه الاستراتيجيات في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبيريا والسودان وتيمور - ليشتي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. والحملة الممولة من تبرعات مقدمة من

المانحين هي جزء من جهد أعم للمنع لجعل سلوك أفراد حفظ السلام متمشيا مع معايير الأمم المتحدة للاستقامة والسلوك.

٧١ - وكُلفت اللجنة الخاصة واللجنة السادسة بالنظر في أول تقرير لفريق الخبراء القانونيين عن ضمان مساءلة موظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات عما يرتكب من أفعال إجرامية في عمليات حفظ السلام (A/60/890). واجتمع الفريق العامل التابع للجنة السادسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ للنظر في مذكرة مقدمة من الأمانة العامة (A/62/629) تعرض مجموعة من التدابير القصيرة الأجل التي يمكن أن تنفذها الجمعية، وتعرب كذلك عن الدعم للتفاوض في النهاية على اتفاقية دولية بشأن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. وأسفر هذا عن اعتماد الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ القرار ٦٣/٦٢ الذي حثت فيه الجمعية بقوة الدول على أن تمد نطاق ممارسة ولايتها ليشمل سوء السلوك الجنائي لرعاياها الذين يعملون كموظفين للأمم المتحدة أو خبراء في البعثات. وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعية الدول على أن تتعاون مع بعضها البعض ومع الأمم المتحدة في تبادل المعلومات وفي تيسير إجراء تحقيقات مع الأشخاص المعنيين وملاحقتهم قضائيا. وحثت الجمعية الأمين العام على مواصلة اتخاذ تدابير عملية من أجل تعزيز التدريب على قواعد السلوك في الأمم المتحدة. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يعرض الادعاءات بوقوع جرائم على الدول التي وجهت تلك الادعاءات ضد رعاياها وأن يطلب إلى تلك الدول أن تقدم بيانا عن وضع الحالات. وأخيرا طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها الثالثة والستين عن تنفيذ هذا القرار يستند فيه على المعلومات الواردة من الحكومات.

٧٢ - وفيما يتعلق بأنشطة التدريب انتهت وحدة السلوك والانضباط بالتعاون مع الخدمات الأخرى، وعلى وجه الخصوص دائرة التدريب المتكامل من وضع النموذجين ٢ و ٣ للتدريب الموحد بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين الموجهين إلى المديرين والقادة في المستوى المتوسط، وإلى كبار القيادات في البعثات، على التوالي.

## رابعاً - ملاحظات

٧٣ - كان عام ٢٠٠٧ عاما مفعما بالنشاط بالنسبة لحفظ السلام في الأمم المتحدة. وبدأت الأمانة العامة أهم عملية إصلاح لأنشطة حفظ السلام منذ الإصلاح الذي أُجري استجابة لتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي الوقت نفسه، بدأت الأمم المتحدة في إعداد أضخم وأعقد عملية لحفظ السلام حتى الآن وهي دارفور، بينما واصلت تقديم دعم مستمر لعمليات حفظ السلام الجارية البالغ عددها ١٨ عملية.

٧٤ - ويتناول هذا التقرير بعض المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز في الوقت الذي تتصدى فيه إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لزيادة مستمرة لا هودة فيها في تعقد عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي طلب هذه العمليات وفي حجمها وتواصل جهود الإصلاح المبذولة في إطار خطة عمليات السلام ٢٠١٠ لضمان أن يكون فريق حفظ السلام موجودا في موقع يمكنه من مواجهة تحديات المستقبل. ويستلزم هذا الجهد أيضا أن نبحت أكثر من أي وقت مضى عن نهج مرنة وابتكارية وفعالة من حيث التكلفة لإدارة عمليات حفظ السلام وتسييرها. ويتعين علينا أن نواصل تكييف حفظ السلام ليتلاءم مع الظروف، خاصة بالاستعانة بالدروس المستفادة من الميدان. ففقدرة حفظ السلام في الأمم المتحدة على التعلم والتطور هي لب نجاحه.

٧٥ - والولايات الشاملة والمعقدة لعمليات السلام المتعددة الأبعاد المنفذة حاليا تعكس تنوعا في القدرات المدنية والعسكرية وقدرات الشرطة اللازمة لتقديم دعم لعمليات السلام الهشة. وتشمل هذه المهام تقديم المشورة والدعم في مراحل الانتقال السياسي والمساعدة في تطوير الهياكل السياسية والمساعدة في استعادة سلطة الدولة وتعزيز الأمن العام وتعزيز مؤسسات سيادة القانون ودعم إصلاح النظام القضائي والقانوني وضمان تقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين ودعم التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وإجراء انتخابات والبدء في تنفيذ بدايات الانتعاش الاقتصادي.

٧٦ - وقد نشأت أغلبية هذه المهام عن توسيع نطاق حفظ السلام ليشمل المراحل الأولى من بناء السلام. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الوضع، نظرا لأن أي من العمليتين لا تبدآن أو تنتهيان عند نقطة محددة مسبقا، بل إنهما تتألفان من مجموعة من الأنشطة المتداخلة التي يكمل بعضها البعض. ومن المهم تسخير ما يصحب نشر أي عملية معقدة لحفظ السلام من موارد واهتمام وزخم لتقديم رؤية استراتيجية مشتركة تهددي بها أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام عموما. ويحتم ذلك أن توفر عملية حفظ السلام إطارا مشتركا لأنشطة الأمم المتحدة في المراحل المبكرة لبناء السلام.

٧٧ - وعلى الرغم من التحديات المصادفة، تظل البعثات المتكاملة أفضل وسيلة لضمان اتباع نهج متضافر يشمل المنظومة بأسرها إزاء مشاركة الأمم المتحدة على الصعيد القطري لتقديم دعم مبكر من أجل تعزيز سلام مستدام. وأي عملية لحفظ السلام ما هي إلا جزء واحد في صورة أشمل وتظل الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الأطراف لها أهمية محورية للنهج المتكاملة، وخاصة فيما يتصل بالمسائل الشاملة مثل المسائل الجنسانية وحماية المدنيين. ويتطلب هذا حوارا مستمرا بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها عملية حفظ السلام

ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والدول الأعضاء. ومن الأساسي أن تواصل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إيجاد سبل ووسائل للتعامل الفعال من أجل تعظيم أثر مشاركتنا في حالات ما بعد الصراع. ويستلزم هذا أيضا اتساقا في تحديد أولويات البرمجة القطرية وتنسيقا لجهود تعبئة الموارد التي تبذلها الدول الأعضاء، واستعداد الجميع لقبول اعتبارات التنسيق التي تمليها الأولويات المحددة وطنيا.

٧٨ - وتفرض أيضا الزيادة الضخمة في أنشطة حفظ السلام طلبا متزايدا على الدول الأعضاء لتقديم أفراد مؤهلين وأصول. وهذه ليست مسألة أرقام وحدها، ولكنها أيضا مسألة ضمان توافر وحدات مؤهلة وجيدة التدريب، وخاصة قدرات متخصصة وأصول جوية وغير ذلك من الدعم اللوجستي لتنفيذ الولايات التي أذن بها مجلس الأمن. ومن المهم لذلك أن تقدم الدول الأعضاء موارد ولوجستيات تضاهي المهام الموكولة إلى البعثات. وأوضح مثال على مخاطر عدم القيام بذلك هي دارفور، وهي أعقد عمليات الأمم المتحدة حاليا، التي تحمل في طياتها أعظم خطر شهدناه في السنوات العشر الماضية. وإذا لم تقدم الدول الأعضاء الدعم المطلوب في الوقت المناسب لنشر القوات وتحمل أعبائها، فإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستواجه مخاطر جمة مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمال مواجهة خطر الفشل.

٧٩ - والطلبات على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تضع إرادة المجتمع الدولي ككل على المحك. وحفظ السلام لكي يكون فعالا، يعتمد على مساهمات ملموسة من الدول الأعضاء بالأفراد والتمويل والدعم السياسي. وفي الواقع فإن الدعم السياسي القوي من جانب الدول الأعضاء يظل شرطا لا غنى عنه لإحراز النجاح. ولهذا فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى أن تتصدى بصفة جماعية للتحديات التي تواجه السلام والأمن في الوقت الحالي، وأن تكفل على وجه الخصوص وحدة الدعم السياسي اللازم لتنفيذ الولايات الموكولة إلى عمليات الأمم المتحدة للسلام بنجاح. والمحصلة النهائية هي أن هذا الدعم السياسي يشكل أهم أصل قائم بذاته لنجاح الأمم المتحدة في ما تقوم به من حفظ للسلام.